

Distr.: General
30 January 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البندان ٦٧ و ١٥٦ من جدول الأعمال
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب في أعقاب آخر هجوم إرهابي فلسطيني مروّع تعرض له مواطنو إسرائيل.

ففي يوم أمس، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وفي حوالي الساعة ٩/٠٠ (بالتوقيت المحلي)، شن شرطي من بيت لحم يتبع السلطة الفلسطينية هجوما انتحاريا خطيرا على حافلة تعج بالركاب في وسط القدس فقتل ١٠ أشخاص وأصاب ما يربو على ٥٠ شخصا بينهم ١٠ في حالة خطيرة. وكانت القنبلة محشوة بكرات معدنية صغيرة ومسامير وصواميل بغية إلحاق أقصى قدر من الألم والأذى بالضحايا. وقد وقع الهجوم على حافلة النقل العام رقم ١٩ عند التقاء شارعي غزة وأورلوزوروف على مقربة من المقر الرسمي لرئيس الوزراء آرئيل شارون في ضاحية ريهافيا. وقد أدى الانفجار العنيف إلى تطاير أحد جانبي الحافلة وسقفها في الهواء لمسافة ١٢ مترا وإلى تحطم زجاج النوافذ في المنطقة المحيطة بموقع الهجوم. وتناثرت أشلاء وجثث الضحايا في منطقة الانفجار في مشهد ينطق بمول المجزرة المروعة التي يعجز عنها الوصف. أما القتلى فهم أفراهام بلهسن، ٢٨ عاما؛ وروز بونيه، ٣٩ عاما؛ وشانا بوندر، ٣٨ عاما؛ وأنان داروم، ٢٣ عاما؛ وأوكتافيان لورسكو، ٤٢ عاما؛ وناتاليا غامريل، ٥٣ عاما، وباروخ هوندياشفيلي، ٣٨ عاما؛ ودانا إيتاش، ٢٤ عاما؛ وإيلي زفيرا، ٤٨ عاما؛ وكلهم من القدس؛ ويحزقيل جولدبيرغ ٤١ عاما من بيتار إيليت. وقد أعلنت



كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح التي يتزعمها ياسر عرفات، بكل فخر، مسؤوليتها عن الهجوم الذي رحبت به أيضا منظمًا الجهاد الإسلامي وحزب الله الإرهابيين. ويذكر أن وزير الدفاع الإسرائيلي شاول موفاز كان، وقت وقوع الانفجار، مجتمعًا بمبعوثي الولايات المتحدة ديفيد ستارفيلد وجون وولف لمناقشة تدابير دفع عملية السلام قدما.

لقد أثبت هجوم أمس مرة أخرى أن الاستراتيجية التي تتبعها القيادة الفلسطينية وهي استراتيجية تفتقر إلى الموازن القانوني والأخلاقي فقوامها التخاذل الفاضح ودعم استمرار النشاط الإرهابي ضد المدنيين الأبرياء، لم يطرأ عليها أي تغيير. وإن إسرائيل لتشعر بالسخط وببالغ الأسى إزاء تبدي الوحشية على هذا النحو المروع وإزاء الانتهاكات الفلسطينية المتواصلة لأبسط الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي ولحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن وخريطة الطريق ذاتها. ومما يزيد من هذا السخط أن موظف أمن السلطة الفلسطينية مكلف بمكافحة الإرهاب الفلسطيني هو الذي ارتكب هذه المذبحة الوحشية. إلا أن هذه ليست، للأسف، المرة الأولى التي يكون فيها أحد أفراد الأمن الذين يتقاضون مرتباتهم من السلطة الفلسطينية ضالعا مباشرة في فظائع إرهابية. والواقع أن ازدراء الحياة على هذا النحو البغيض وتصوير القتل رسميا على أنه استشهاد هما العدو الأكبر للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني ولآمال السلام في المنطقة.

وفي غياب أي جهد متضافر من جانب السلطة الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها فيما يتصل بمكافحة الإرهاب ما برحت إسرائيل تجد لزاما عليها أن تتخذ التدابير الدفاعية اللازمة لمكافحة حملة الإرهاب التي تستهدفها. فمقتل العديد من الأبرياء الإسرائيليين يظهر بأفزع الطرق الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة للمساعدة على إحباط أي هجمات في المستقبل ويثبت ضرورة إقامة حاجز ضد الإرهاب. أما من يسعون بصورة مضللة لا خلاق فيها إلى مساواة التدابير الدفاعية التي تتخذها إسرائيل ضد الإرهابيين الذين يستهدفون المدنيين بلا رحمة ويختبئون في الوقت نفسه بينهم وتقتل الرجال والنساء والأطفال الأبرياء عمدا وبوحشية فهم لا يكشفون عن شيء إلا شدة ضلالهم.

وتدعو إسرائيل المجتمع الدولي إلى أن يبين للقيادة الفلسطينية ولتلك الأنظمة التي تدعم الإرهاب في المنطقة، رفضه المطلق للأساليب الإرهابية وبأنه لا يرضى عن حل المنظمات الإرهابية بالكامل وبذل جهود دؤوبة لمنع الإرهاب وتقديم مرتكبيه وداعميه للعدالة وفقا للقانون الدولي ولخريطة الطريق وللاتفاقات الموقعة بين الطرفين وقرارات مجلس الأمن وبخاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بديلا. فلن يتسنى وضع حد لاستراتيجية الإرهاب والقتل الفلسطينية وإحلال السلام بين شعوب المنطقة إلا باتخاذ موقف موحد وراسخ ضد

مرتكبي تلك الجرائم. أما مكافأة الفلسطينيين على التمادي في سياسة التشدد والترويع، بتقديم تنازلات سياسية أو السماح بمبادرات لصالح جانب واحد داخل أجهزة الأمم المتحدة فذلك أمر ليس من شأنه إلا أن يزيد الإرهابيين اجترأ ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية عن طريق المفاوضات.

وإنني أقدم هذه الرسالة إلحاقاً برسائل عديدة تتناول بالتفصيل حملة الإرهاب الفلسطيني التي استهلت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وتوثق الجرائم التي لا بد إزاءها من إخضاع الإرهابيين ومؤيديهم للمساءلة التامة.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ١٥٦ و ٦٧ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دان جيلرمن
الممثل الدائم لإسرائيل
لدى الأمم المتحدة